تداعيات التهديد النووي الإيراني على الأمن القومي لدول الخليج العربي

د.عبد المنعم منصور الحر
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة الزنتان
Aabedmnam79@gmail.com

الملخص:

تناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة الاستراتيجية بين دول الخليج العربية وإيران، مع التركيز بشكل خاص على البرنامج النووي الإيراني، وأهميته، والتحديات التي تواجه دول الخليج العربية في علاقاتها مع إيران، وتتضمن الدراسة عدة فصول لتحليل تأثير هذه العلاقة والبرنامج النووي على أمن المنطقة، حيث يركز الفصل الأول على الأهداف الاستراتيجية لإيران في منطقة الخليج العربي قبل ظهور البرنامج النووي ويتناول علاقات إيران بدول الخليج في هذه المرحلة، أما الفصل الثاني فيتناول تحليل استراتيجية البرنامج النووي الإيراني، من نشأته ومراحل تطوره وصولاً إلى أهدافه ودوافعه الاستراتيجية. ويستعرض الفصل الثالث مواقف دول الخليج والمجتمع الدولي تجاه البرنامج النووي الإيراني، ويركز على تداعياته على أمن دول الخليج، والمواقف المتبادلة بين إيران ودول الخليج والمجتمع الدولي، ويركز على علاقات إيران بدول الخليج، وأمن والاستقرار في المنطقة واستقرارها. وفي المجمل، تسلط الدراسة الضوء على محاولات إيران اكتساب القوة والهيمنة بكل الوسائل وما يخلفه ذلك من إخلال بتوازنات القوى في المنطقة وتحديات استراتيجية وأمنية لدول الخليج العربي، وركزت الدراسة على ضرورة تعزيز التعاون وتحسين الأمن في المنطقة لتجنب الصراعات العسكرية وضمان الاستقرار.

Abstract:

This study analyzes the strategic relationship between the Arab Gulf states and Iran، with a special focus on the Iranian nuclear program، its importance، and the challenges facing the Arab Gulf states in their relations with Iran. The study includes several chapters to analyze the impact of this relationship and the nuclear program on the security of the region. The first chapter focuses on Iran's strategic goals in the Arab Gulf region before the emergence of the nuclear program and discusses Iran's relations with the Gulf states at this stage. The second chapter analyzes the strategy of the Iranian nuclear program،

from its inception and stages of development to its strategic goals and motives. The third chapter reviews the positions of the Gulf states and the international community towards the Iranian nuclear program، focusing on its repercussions on the security of the Gulf states، the mutual positions between Iran، the Gulf states، and the international community، and focuses on Iran's relations with the Gulf states، and the security and stability of the region. In general، the study sheds light on Iran's attempts to gain power and dominance by all means، and the resulting disruption of the balance of power in the region and strategic and security challenges for the Arab Gulf states. The study focused on the need to enhance cooperation and improve security in the region to avoid military conflicts and ensure stability.

المقدمـــة:

تواجه دول الخليج العربي، والدول العربية عموماً، العديد من المشاكل الداخلية والخارجية، التي تهدد أمنها بطرق مختلفة؛ بسبب موقعها الجغرافي، وثراء مواردها واحتياطاتها من النفط والغاز. لذلك يعتبر من البديهي أن تتزايد التدخلات من دول إقليمية عديدة، ومن بينها إيران التي وجدت في هذا السياق فرصة لتوسيع نفوذها في عدة دول عربية، في ظل ضعف التنسيق العربي، وعجز الدول العربية عن مواجهة هذه التدخلات بشكل جماعي؛ وهو ما يعرضها لمخاطر متعددة، باعتبارها منطقة استراتيجية ذات أهمية حيوية، وتظل دول الخليج العربي متأثرة بهذه التهديدات؛ كونها جزءاً أساسياً ومهماً من الوطن العربي.

ولقد مرت العلاقات الخليجية الإيرانية بمحطات مختلفة عبر الزمن، ودائماً كان لسياسة طهران الأثر البالغ على هذه العلاقة، حيث شهدت تراوحاً بين الصراع والتعاون، كما حدثت حالات متباينة من التوتر والانفراج في بعض الأحيان، بالنظر إلى أن إيران تعد من كبريات الدول في المنطقة إضافة إلى العراق والمملكة العربية السعودية، وما من شك في أن السلاح النووي الإيراني يلقي بثقله على استقرار منطقة الخليج العربي؛ فهو يمنح إيران دوراً استراتيجياً مهماً، ويخلق، من ناحية أخرى تهديداً لمصالح دول الخليج العربي، لأسباب عديدة، أهمها اختلال موازين القوى لصالح إيران وهيمنتها؛ كونها تستأثر بهذا السلاح الاستراتيجي الخطير. إن التحدي الذي تواجهه السياسة الإيرانية في منطقة الخليج ليس استثنائياً، كما أن هناك جهوداً مبذولة لتسكين الأوضاع والسعي نحو تحالفات جديدة في المنطقة،

وتغييرات سياسية واضحة، وخاصة الموقف السعودي الذي بدا إيجابياً إلى حد ما، ورغم هذا، فلا زالت للسياسة الإيرانية طموحات عدائية وبرامج للتسلح العسكري والنووي والاختراق الأمني، ولا زالت تمارس خطاباً تحريضياً مذهبياً موجه لعدة دول خليجية.

وبناء على ما تقدم، ومن خلال تناول موقف كل دولة من دول الخليج العربي تجاه الدور الإيراني في المنطقة، وأهداف سياسة طهران المتبناة لإتمام هذا الدور، وأيضاً علاقاتها مع دول الخليج العربي فإنه يمكن تمييز اتجاهين منها: اتجاه له علاقات دبلوماسية مستقرة وتعاون مع طهران، وتمثله قطر وعمان، وإلى حد ما الكويت، واتجاه آخر يطلق نبرة مليئة بالشكوك والاتهامات، وتمثله السعودية والبحرين والإمارات، وإن كانت حدتها قد انخفضت نسبياً في الآونة الأخيرة.

- مشكلة الدراسة:

تستعرض هذه الدراسة العلاقات بين إيران ودول الخليج، من خلال تحليل العلاقة بين إيران وكل دولة خليجية على حدة، وكيفية تطور هذه العلاقة على مر الزمن، كما تهدف إلى استكشاف أبعاد التحدي النووي الإيراني وتأثيره على أمن دول الخليج، بالإضافة إلى التهديدات الأمنية والسياسية والاقتصادية المرتبطة بها وسبل مواجهتها، وأخيراً، ستتناول الدراسة تأثير هذه العلاقات المتوترة على النظام الدولي والتدخلات الإقليمية والدولية، وتكمن الدراسة في الإجابة السؤال الرئيسي التالي:

(هل يعتبر السلاح النووي تهديداً للأمن القومي لدول الخليج العربية؟ وما هو موقف كل دولة في مواجهة هذا التهديد؟)

ويتفرع من ذلك مجموعة التساؤلات التالية:

- كيف تطورت العلاقات بين دول الخليج وإيران؟
- ما التحديات التي تواجهها دول الخليج العربي نتيجة التهديد المحتمل من امتلاك إيران للسلاح النووي؟
- ما الأهداف التي تسعى إليها السياسة الخارجية الإيرانية في منطقة الخليج العربي؟
- ما الخطر الذي يشكله امتلاك إيران للسلاح النووي على دول الخليج، وما تأثير ذلك على الأمن القومي في المنطقة؟
- كيف استجابت دول الخليج العربي والمجتمع الدولي لهذه التهديدات في سياق علاقاتها مع إيران؟

– **فرضية الدراسة:** تقوم الفرضية الأساسية لهذه الدراسة على التأثير الكبير للتفاعلات السياسية والأمنية للعلاقة بين إيران ودول الخليج على الاستقرار بمنطقة الخليج العربي، ومساهمة البرنامج النووي الإيراني والتدخلات الخارجية في زيادة التوتر الإقليمي وتعقيد ملف العلاقات بين الدول في المنطقة.

الهدف الرئيسي من الدراسة: يتمثل الهدف الأساسي في فهم وتحليل طبيعة العلاقات بين الأطراف المعنية وتأثيرها على الاستقرار الإقليمي، خاصة مع ظهور البرنامج النووي الإيراني، بالإضافة إلى استكشاف دور التدخلات الأجنبية في هذا السياق.

الأهداف الفرعية للدراسة:

لتحقيق الفرضية المطروحة، تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل تطور العلاقات بين دول الخليج وإيران.
- استعراض جهود إيران في مجال تطوير الأسلحة النووية.
- تقييم تأثير البرنامج النووي الإيراني على الأمن القومي لدول الخليج العربية.
- تحديد التحديات الأمنية التي تخلقها الأنشطة النووية الإيرانية.
- كيفية تأثير تحالفات دول الخليج مع الدول الأخرى على علاقتها بإيران.
- دراسة المواقف المتباينة لدول الخليج تجاه الأسلحة النووية الإيرانية.
- تحديد ما إذا كان هذا التهديد يقتصر فقط على دول الخليج العربية.
- اقتراح استراتيجيات لتقوية التعاون الإقليمي وتخفيف التوترات من خلال النتائج المستخلصة من التحليل.
- **أهمية الدراسة:**

- المساعدة على فهم المخاطر الناتجة عن امتلاك إيران للسلاح النووي، وتحليل التأثير الذي يتسبب فيه التهديد على منطقة الخليج العربي بشكل خاص وعلى العالم العربي بشكل عام، مما يساهم في رفع مستوى الوعي الأمني لدى الدول المعنية.
- البحث في السبل التي يمكن لدول الخليج والعالم اتباعها للتعامل مع هذه المخاطر، وهو ما يمكنه مساعدة قادة هذه الدول وصانعي القرار بها في تطوير سياساتهم لمواجهة التوترات الإقليمية.
- كما يمكن اعتبار الدراسة إضافة أكاديمية للباحثين والمهتمين.

تقسيم الدراسة:

المبحث الأول: أهمية دول الخليج.

أولا: إيران ما قبل النووية وأهدافها الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي.

ثانيا: إيران ما قبل النووية والعلاقات الخليجية.

المبحث الثاني: استراتيجية برنامج إيران النووي.

أولا: نشأة ومراحل تطور برنامج إيران النووي.

ثانيا: الأهداف والدوافع الاستراتيجية لبرنامج إيران النووي.

المبحث الثالث: منطقة الخليج وموقف المجتمع الدولي من البرنامج النووي الإيراني.

أولا: التأثير الأمني لبرنامج إيران النووي على أمن الدول الخليجية.

ثانيا: موقف منطقة الخليج من برنامج إيران النووي.

ثالثا: موقف المجتمع الدولي من برنامج إيران النووي.

الإطار المنهجي: استندت الدراسة إلى مجموعة من المناهج التي ساهمت في تحديد مشكلة الدراسة بشكل واضح ومنها:

– المنهج التاريخي: يعتمد هذا المنهج على توثيق وتسجيل الأحداث وفق تسلسلها الزمني، ثم يتبع ذلك سرد وتحليل ودراسة هذه الأحداث وفق أسس منهجية تهدف إلى فهم الوقائع في إطارها التاريخي.

تطبيق المنهج في الدراسة: تمت مراجعة وتحليل الأوضاع والأحداث التاريخية التي مرت بها منطقة الخليج العربي، بالإضافة إلى استكشاف التطورات الراهنة والمستقبلية في العلاقات بين دول الخليج.

ويتناول التحليل أيضا تاريخ وأبعاد المشروع النووي الإيراني وتأثيراته على المنطقة، مستفيداً من التجارب السابقة والدروس المستفادة لفهم الوضع الراهن وتوقع المشكلات المستقبلية.

– المنهج الاستقرائي: يسمح اعتماد المنهج الاستقرائي بإجراء دراسة متعمقة لمفاهيم العلاقات الدولية والأمن، حيث يركز على ملاحظة وتحليل الأحداث والظواهر السياسية كما تحدث في الواقع، ويساهم في استكشاف تفاعلات الظواهر السياسية وديناميكياتها، مما يعزز الفهم الدقيق للتغيرات والتطورات في المشهد السياسي.

تطبيق المنهج في الدراسة: جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني وتطوراته وتحليل تأثيره على دول الخليج، من خلال هذا التحليل، يمكن إدراك التأثيرات الفعلية والمحتملة للبرنامج النووي الإيراني على الأمن والاستقرار في المنطقة، وكذلك على تطور العلاقات الدولية بين دول الخليج وإيران.

مصطلحات الدراسة:

البرنامج النووي الإيراني: تسعى إيران إلى تحقيق قوة شاملة تشمل القدرة النووية، من خلال إنشاء مفاعلات نووية وتطوير برنامج نووي يهدف إلى إنتاج الطاقة الكهربائية، ويتضمن البرنامج النووي

الحالي مجموعة من المواقع، بما في ذلك منجم لليورانيوم، ومفاعل بوشهر النووي، ومحطة لتخصيب اليورانيوم، ومن الطبيعي أن يؤثر هذا البرنامج على توازن القوى على الصعيدين الدولي والإقليمي لاسيما في منطقة الخليج. (https://www.almasryalyoum.com/news/details/3313414).

الأمن القومي: تتمحور تهديدات الأمن القومي في العلاقة بين دول الخليج وإيران، وحول القلق المتزايد من البرنامج النووي الإيراني، إذ إن تطوير إيران لقدراتها النووية يثير مخاوف دول الخليج من إمكانية استخدام هذه التكنولوجيا لأغراض عسكرية، وهو ما يشكل خطراً محتملاً على استقرار الخليج وأمنه. (البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على أمن دول الخليج العربي 2005-2016، https://democraticac.de).

الخليج العربي: هو المسطح المائي الذي يمتد من بحر العرب في الجنوب إلى شط العرب في الشمال، ويحتضن سبع دول عربية، وهي: عمان، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، والبحرين والمملكة العربية السعودية، والكويت، والعراق. (https://ar.wikipedia.org) .

المبحث الأول: أهمية دول الخليج

تمهيد:

تعتبر منطقة دول الخليج العربي من أبرز المناطق ذات الأهمية الجيواستراتيجية في العالم ففيها تجتمع عوامل عدة، تجعلها محوراً للاهتمام الدولي والإقليمي، وتتميز بموقعها الاستراتيجي والذي يمتد على طول ممرات مائية حيوية للتجارة العالمية والنقل البحري تربط بين الشرق والغرب. كما تزخر المنطقة بكميات هائلة من النفط والغاز الطبيعي، مما يجعلها مصدراً رئيسياً للطاقة العالمية ومحدداً أساسياً لأسعار النفط العالمي، وبجانب الثروات الطبيعية، تتمتع دول المنطقة بتقنيات عسكرية متطورة، وقوات مسلحة قادرة على تحقيق التفوق العسكري، مما يجعلها محل اهتمام الدول العالمية من حيث تأثيرها على الأمن والاستقرار، ولا يقتصر الأمر على الجوانب الاقتصادية والعسكرية فقط، بل تمتلك دول المنطقة تأثيراً سياسياً كبيراً، حيث تشهد تحولات سياسية وتوترات إقليمية مؤثرة بوضوح في توازنات القوى الدولية في الشرق الأوسط.

بهذه العوامل مجتمعة، تظل المنطقة أكثر عرضة للتهديدات الإقليمية والدولية، ومن أبرز هذه التهديدات هي إيران، حيث إن العلاقات الخليجية – الإيرانية شهدت توترات خطيرة عبر الزمن، ولا زالت متوترة إلى وقتنا الحالي، كما أنها ازدادت عند بروز عامل التهديد النووي الإيراني.

وسيتناول هذا المبحث طبيعة العلاقات الخليجية الإيرانية في فترة ما قبل النووي وأهدافها في منطقة الخليج العربي خلال تلك الفترة.

أولا: إيران ما قبل النووية وأهدافها الاستراتيجية في منطقة الخليج العربي

تحظى منطقة الخليج العربي بأهمية إقليمية وعالمية، وتتمتع دول مجلس التعاون الخليجي، إضافة إلى إيران والعراق، بأهمية اقتصادية كبيرة، بفضل مواردها النفطية الهائلة التي تمثل مصدراً مهماً لإمدادات الطاقة العالمية. وتعتبر إيران دولة مهمة بالنسبة لتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وفي منطقة الخليج العربي بشكل خاص، وقد برز دورها كقوة إقليمية كبرى، بفضل امتلاكها للمقومات التي تشجعها للعب هذا الدور. إن المصالح والأهداف الإيرانية ممتدة عبر التاريخ ولا ترتبط بثورة الخميني أو بفترة حكم الشاه، بل هي تقريباً أهداف ثابتة، وإن اختلفت أدوات وأساليب تحقيق، ومنذ الثورة الإسلامية التي قادها الخميني عام 1979م، لا تزال إيران مصرة على لعب دور كبير في المنطقة العربية، وتسعى للهيمنة على منطقة الخليج العربي، رغم تغير الظروف والأساليب وعلى الرغم من أن السياسة الإيرانية تبدو الآن أكثر واقعية، إلا أنه لم يحدث أي تغيير حقيقي فيها ولا تزال تمثل تهديداً إقليمياً ضد دول الخليج، لأسباب أيديولوجية وأطماع إقليمية يتبناها قادة إيران. ولا تزال القضايا الخلافية قائمة، وأهمها الخلاف حول الحقوق في الجزر الثلاث (أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى)، التي تتنازع حولها كل من الإمارات العربية المتحدة وإيران وكذلك الخلاف حول مسألة التدخل السياسي في الشؤون الداخلية، حيث تدعم إيران المواطنين الخليجيين "الشيعة" على الأقل في كل من البحرين والكويت ضد الأنظمة القائمة، بالإضافة إلى التنافس الكبير بين السعودية وإيران على النفوذ الإسلامي في المنطقة، وتورط إيران في بدء حروب بالوكالة، في العديد من البلدان، بما في ذلك اليمن، من خلال دعم الحوثيين، الأمر الذي أدى إلى تعقيد الأزمة السياسية اليمنية، وتفاقم الكارثة الإنسانية في اليمن وفقاً لتقارير الأمم المتحدة (الجزر الإماراتية الثلاث (https://www.aljazeera.net/encyclopedia

الأهداف الاستراتيجية لإيران ما قبل النووية فيمكن تلخيصها بالآتي **(فريدة أحمد،2024، ص8)**

1- تصدير الثورة: تكتسب الثورة الإيرانية أهمية كبرى؛ بسبب تأثيرها على المفاهيم السياسية والجيوسياسية، حيث تسعى إيران إلى تصدير هذه الثورة من خلال دعم حلفائها في مناطق

الصراعات بالمنطقة العربية، ومحاولة تغيير الأنظمة الحكومية بها، لتتوافق مع نموذجها السياسي ويتأكد ذلك من خلال دعمها للجماعات المسلحة، والتي يعد أبرزها حزب الله في لبنان.

2- **التحول إلى قوة مركزية إقليمية:** تسعى إيران إلى أن تصبح قوة مركزية في المنطقة العربية من خلال استغلال نقاط الضعف في الدول العربية وتوسيع شبكة حلفائها، والهدف هو تحويل نفسها إلى قوة إقليمية رئيسية، وتعزيز قوتها العسكرية لمواجهة التهديدات المحتملة، وخاصة في الخليج العربي، من خلال تعزيز قدراتها البحرية وتكنولوجيا الصواريخ لترسيخ سيطرتها الإقليمية.

3- **النهضة الاقتصادية والانفتاح:** بعد (الخميني) وحرب الخليج الأولى بين العراق وإيران، ركزت السياسة الخارجية الإيرانية على الأهداف الاقتصادية من خلال تشجيع الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي؛ لإعادة بناء الاقتصاد الذي دمرته الحرب، وفي عهد (رفسنجاني)، كانت "إعادة الإعمار" شعاراً معلناً يؤكد على الانفتاح الاقتصادي، واستمرت هذه الأولوية في عهد خاتمي، مع التركيز على نقل التكنولوجيا وتطوير الأعمال، ودمج الأبعاد الثقافية والسياسية للنمو، مع الحفاظ على الحوار مع الدول الكبرى.

4- **المساهمة الفعالة في أمن الخليج:** تهدف استراتيجية إيران إلى تحقيق الاستقرار في منطقة الخليج من خلال إنشاء نظام أمني إقليمي تلعب فيه إيران دوراً مهيمناً، مما يمنع القوى الأخرى من اكتساب النفوذ، وتسعى هذه الاستراتيجية إلى توجيه الطاقات المحلية نحو التنمية وإنهاء التدخلات الخارجية، وتستفيد إيران من مزاياها الاقتصادية والجغرافية لتعزيز مكانتها كقوة إقليمية أساسية، الأمر الذي يجعل دول الخليج أكثر اعتماداً على الدعم الأميركي لحماية نفسها.

5- **المكانة الدولية:** تهدف إيران إلى استثمار مخزونها التاريخي والثقافي ليكون القوة الدافعة لسياساتها الخارجية الرامية إلى تعزيز كرامتها وعظمتها، خاصة بعد الثورة الإسلامية التي وضعتها في مواجهة الهيمنة الأمريكية والإسرائيلية، وهي تسعى إلى تحسين مكانتها كلاعب مهم في النظام الدولي، باستثمار الدعم الشعبي الإقليمي واسع النطاق الذي اكتسبته من خلال معارضتها للمصالح الأمريكية.

ثانيا: إيران ما قبل النووية والعلاقات الخليجية

تتأثر سياسات إيران بالجغرافيا والتاريخ، وتتنوع توجهاتها السياسية؛ حيث انتهجت استراتيجيات

مختلفة استجابة للظروف الإقليمية وفلسفات الحكم، بدءاً من سياسة تصدير الثورة بعد النجاح المدوي لثورة الخميني، إلى سياسة الانفتاح، والتبادل الثقافي والحضاري في ظل حكومة (خاتمي).

وتعود التوترات بين دول الخليج وإيران، في المقام الأول، إلى وضع المجتمعات الشيعية في دول الخليج، والمسلمين السنة في إيران، وتتهم دول الخليج _بما في ذلك المملكة العربية السعودية والبحرين_ إيران بزعزعة استقرارها من خلال دعم الاحتجاجات الشيعية، في حين تتهم إيران دول مجلس التعاون الخليجي بقمع حقوق الشيعة في أراضيها، كما أن هناك تبايناً في العلاقة بين سياسات إيران ودورها في دول الخليج، التي تكون تصادمية تارة وتعاونية تارة أخرى **(خشوف،2018، ص348).**

المملكة العربية السعودية من الدفاع إلى الهجوم إلى التخفيف من حدة التوتر:

تؤدي المملكة العربية السعودية وإيران دوراً استراتيجياً في الشرق الأوسط؛ بفضل موقعهما الجغرافي ومواردهما النفطية الهائلة، التي لها تأثير كبير على السياسة الإقليمية والدولية، وتشهد العلاقات بين البلدين توتراً له خلفيات مذهبية ومصالح سياسية، لا سيما بعد احتلال العراق في عام 2003، ثم اندلاع ثورات "الربيع العربي" منذ 2011، كما تأثرت العلاقات بتدخلات إيران في دول اليمن والبحرين والكويت، وتغيرت الديناميكيات مع صعود (محمد بن سلمان، وحسن روحاني) إلى السلطة في البلدين **(خشوف، مرجع سابق، ص249-250).**

وقد دفعت، التغييرات في السياسة الأمريكية تجاه إيران، المملكة العربية السعودية إلى إعادة تقييم علاقاتها مع إيران والسعي إلى تخفيف التوترات من خلال الضغط الاقتصادي والسياسي.

ويبقى مستقبل العلاقات السعودية الإيرانية متموضعاً في قلب السياسة الإقليمية والدولية، إذ يتأثر بالتطورات الإقليمية والعالمية والمصالح السياسية والاقتصادية.

الإمارات وإيران والنزاع على الجزر: لطالما كانت العلاقات بين إيران والإمارات متوترة على مدى العقدين الفارطين؛ بسبب النزاع على الجزر الثلاث في الخليج: طنب الصغرى وطنب الكبرى وأبو موسى، وتطرح كلا البلدين وثائق ومصادر تاريخية متعددة لإثبات ملكيتهما لهذه الجزر. فبعد الانسحاب البريطاني من الخليج في سبعينيات القرن الماضي، استولت إيران على جزيرتي طنب الصغرى وطنب الكبرى في نوفمبر 1971، في حين تخضع جزيرة أبو موسى لسيطرة مشتركة بين الإمارات وإيران، وتبذل الإمارات قصارى جدها لإثبات حقها في الجزر، وتثابر على إدانة احتلال

إيران للجزر في المحافل الدولية وأروقة الأمم المتحدة، أما إيران فتصر دائماً على حل القضية من خلال التفاهمات الثنائية، ورغم أن النزاع مستمر حتى يومنا هذا، ويتسبب في إثارة توترات سياسية بين البلدين، إلا أن العلاقة الاقتصادية ظلت نشطة، حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما على سبيل المثال 13 مليار دولاراً أميركياً في عام 2017، وتعد مدينة دبي مركزاً مهماً لهذه التبادلات. ويعتبر الثقل الاقتصادي للجالية الإيرانية في الإمارات كبيراً جداً، إذ تصل الاستثمارات الإيرانية في الإمارات إلى مئات المليارات من الدولارات، ورغم المخاوف الإيرانية من اتفاق التطبيع بين الإمارات وإسرائيل، فإن الإمارات تنفي استهداف الاتفاق لمصالح الدولة الإيرانية **(جرغون،2016، ص60-61)**.

البحرين وإيران تهديدات مستمرة: تتسم العلاقات بين إيران والبحرين في أكثر الأحيان بالجمود والتوتر، خاصة بسبب المطالبة التاريخية للحكومة الإيرانية بضم البحرين إلى إيران خلال التسعينيات، تعرضت البحرين للعديد من القلاقل، حيث اتهمت الحكومة البحرينية إيران بتمويل محاولات التمرد المحلية لإنشاء جمهورية إسلامية على غرار النموذج الإيراني، وعندما تولى محمد خاتمي رئاسة إيران عام 1997، بدأت جهود المصالحة بين الطرفين، بهدف تطبيع العلاقات وانفتاحها، وساعد على هذا التقارب بين السعودية وإيران. إلا أن التهديد الإيراني للبحرين استمر، مما اضطرها إلى البحث عن تحالفات تدرأ عنها خطر هذا التهديد، بما في ذلك الانضمام لقوات درع الجزيرة بقيادة السعودية، التي دخلت وانتشرت في البحرين لتأمين منشآتها الرئيسية، رداً على التدخل الإيراني الذي رافق الاحتجاجات الشيعية بالمملكة البحرينية، وما صاحبها من توترات أمنية في عام 2011. ورغم هذه الحماية التي حظيت بها البحرين، فإن إيران، قد اتجهت نحو ممارسة المزيد من محاولات التدخل من خلال التورط في دعم أعمال تخريبية بالتعاون مع الجماعات المسلحة داخل البحرين والميليشيات العراقية وحزب الله اللبناني، وتواصل ورغم أن جهود المملكة العربية السعودية قد نجحت في تهدئة التوترات، إلا أن سياسة إيران ودورها في البحرين لا يزال غير مأمون الجانب بالنسبة لحكام البحرين الذين يواصلون اتهام إيران بالتدخل في شؤونهم الداخلية **(المرجع السابق، ص62-70)**.

الكويت وإيران، تأرجح بين التوتر والتعاون: منذ استقلال الكويت عام 1961، كانت العلاقات بين إيران والكويت متقلبة على الدوام، فإيران اعترفت بالكويت كدولة مستقلة رغم تصاعد التوتر مع العراق الذي طالب بضم الكويت، وخلال أزمة الحدود عام 1973، وقفت إيران متضامنة مع الكويت ضد

العراق وأكدت دعمها للكويت في مواجهة ما أسمتها التهديدات الإقليمية، وفي عام 2003، ورغم أن الكويت عارضت الحرب الأميركية ضد العراق؛ لحماية وحدة العراق واستقرار المنطقة، على الرغم من عدائها التاريخي للنظام العراقي بعد غزو الكويت عام 1991. في المقابل، ساندت إيران الحرب الأميركية على العراق، متذرعة بحماية مصالحها الاستراتيجية والقضاء على عدوها التقليدي (العراق)، رغم أن المعلن من سياستها هو معارضة الدور الأمريكي في المنطقة.

وفي عام 2011، أقدمت إيران على زعزعة استقرار الدولة الكويتية باستعمال ورقة الأقلية الشيعية بها، وهو ما تأكد بعد فرار أعضاء شبكة تجسس إيرانية من الكويت، حيث أدى ذلك إلى إثارة مخاوف الكويت، وزيادة حدة التوترات بين البلدين، وانتهى بتقليص التمثيل الدبلوماسي لإيران في الكويت، ولكن يصح لنا في المجمل اعتبار أن طبيعة العلاقات بين البلدين تراوحت بين التعاون والتوتر، وذلك بسبب ميل الكويت إلى الوساطة بين الأطراف والنأي بنفسها عن الصراعات الإقليمية وطرح مبادرات لحلها وتهدئتها، في حين تصر إيران على تعزيز نفوذها في المنطقة (المعضلات الطائفية في السياسة الخارجية الإيرانية، (2016 https://carnegieendowment.org).

إيران ودورها في العراق: بعد الإطاحة بنظام صدام حسين في عام 2003، انتهزت إيران الفرصة لتحويل علاقاتها مع العراق من عدائية إلى إيجابية، فاستخدمت قواها الناعمة وارتباطاتها السياسية لتوسيع نفوذها في العراق، ووضع نفسها كقوة أجنبية كبرى في البلاد. بعد الغزو الأمريكي للعراق، فرضت على العراق تقسيمات طائفية تخدم مصالح كل من الولايات المتحدة وإيران، وتم إخراج العراق من ميزان القوى العربي، إن الأهمية الجغرافية والاقتصادية للعراق من وجهة النظر الإيرانية، فضلاً عن أبعاده المذهبية والسياسية، دفعت إيران إلى استخدام الساحة العراقية لتحقيق أهدافها وإدارة مشاكلها في المنطقة عموماً.**(جرغون،مرجع سابق،ص70-73)**

قطر وإيران، علاقات تعاونية متبادلة: في أعقاب الثورة الإيرانية عام 1979، توترت العلاقة بين قطر وإيران بشكل كبير، حيث كانت إيران وحكام الخليج في حالة من العداء العلني، ولكن سرعان ما تحسنت العلاقة بينهما بعد النزاع الحدودي السعودي القطري عام 1992، وتطورت إلى تعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، وخاصة بين عامي 2006 و2008، كما تم الاتفاق على مواقف إقليمية موحدة، مثل دعم الإخوان المسلمين وحزب الله وحماس والحوثيين. وخلال

الفترة التي اندلعت فيها ثورات "الربيع العربي" لعبت قطر، إلى جانب إيران وتركيا، دوراً كبيراً في توجيه الأحداث، وأدى هذا الدور إلى جلب تحديات داخلية وخارجية للنظام القطري، ومن ذلك فرض الحصار عليها عام 2017 من قبل كل من السعودية، والبحرين، والإمارات، ومصر (ولاحقاً حكومة اليمن، وجزر المالديف، وجزر القمر)، ومع ذلك، من المتوقع أن تخفف المصالحة التي تم التوصل إليها بين السعودية وقطر في عام 2021 من حدة التوترات وتحسين التعاون بين دول الخليج ككل، لا سيما بعد التغيرات الإقليمية المهمة التي من أبرزها محاولات إنهاء الحرب في اليمن، واستئناف الحوار مع إيران بشأن الاتفاق النووي (قطر وايران :علاقات متميزة على ضفتي الخليج، 2007،(https://www.aljazeera.net).

سلطنة عمان وإيران، علاقة مستقرة: منذ الاعتراف الإيراني المبكر بنظام السلطان قابوس، فإن العلاقة بين عُمان وإيران اتسمت بالتعاون السياسي القوي، والتبادل الثقافي، وتطورت هذه العلاقة لتشمل التعاون في مجالات التعليم والثقافة والإعلام، ومما ساعد على استقرار العلاقة بينهما، تبني عُمان لسياسة خارجية تصالحية واحتوائية أثناء الأزمات الإقليمية، كما ظهر ذلك خلال حرب الخليج والاحتجاجات الداخلية، كما أنها تسعى دائماً إلى تعزيز التعاون مع الدول المجاورة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة(**هنتر،169،2003-175**).

المبحث الثاني: استراتيجية برنامج إيران النووي

تمهيد:

تسعى إيران إلى تمثيل دور إقليمي مركزي، من خلال تعزيز مكانتها الدولية والإقليمية، وخاصة في ظل الاضطرابات السياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، فهي تعتقد أن استحواذها على التكنولوجيا النووية سيمنحها مكانة بارزة على الساحة الدولية، إلا أن هذا الطموح قوبل بمعارضة إقليمية ودولية قوية، وأثار قلق دول الخليج، وواجه معارضة أمريكية وإسرائيلية قوية، بينما تأرجح الموقف الأوروبي بين الحوار والمعارضة.

يتناول هذا الفصل مسار البرنامج النووي الإيراني والمفاوضات التي أدت إلى الاتفاق على البرنامج، كما يحدد بشكل محدد أهداف إيران ودوافعها، ويشرح بالتفصيل الجذور التاريخية للبرنامج النووي الإيراني وتطوره منذ البداية.

أولا: نشأة ومراحل تطور برنامج إيران النووي

يعود اهتمام إيران بالأسلحة النووية إلى خمسينيات القرن العشرين، عندما كان الإيرانيون يحلمون بإقامة برنامج نووي، وقد حظي هذا المسعى بدعم نظام الشاه والولايات المتحدة في عام 1953 في إطار مشروع "الذرّة من أجل السلام"، حتى سحبت الولايات المتحدة دعمها للبرنامج وعارضته بشدة، بعد الإطاحة بالشاه نتيجة للثورة الإيرانية عام 1979، ولا يزال اهتمام إيران بالبرنامج قائماً حتى يومنا هذا ويمثل عقبة أمام استقرار العلاقات الثنائية بين طهران وواشنطن ومن هذه المراحل :(**احمد، 2021، ص 15**).

المرحلة الأولى: الولادة وبداية التبلور (1959–1979): سعى نظام الشاه بشكل جدي إلى تحقيق طموحات إيران النووية، التي كانت تهدف إلى التعاون مع الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة، في مجال الطاقة النووية والأبحاث ذات الصلة. وتم إنشاء مركز طهران للأبحاث النووية في طهران، وتم بناء مفاعل نووي في بوشهر بمساعدة الولايات المتحدة وألمانيا الغربية، لكن المساعدات الأميركية انقطعت بعد ثورة 1979.

المرحلة الثانية: مرحلة التراجع واللامبالاة النووية(1979–1984): أدت الثورة الإيرانية عام 1979 وسقوط نظام الشاه في إيران إلى نهاية الدعم الغربي للبرنامج النووي، وتم فرض حظر دولي على إيران عام 1979، مما أدى إلى تراجع الاهتمام بالبرنامج النووي، وتوقف العمل على استكمال مفاعلي بوشهر وأوقف الخميني الأبحاث النووية، مصدراً فتواه القاضية بأن الطاقة النووية محرمة بموجب "الشريعة الإسلامية والأخلاق".

المرحلة الثالثة: إعادة تنشيط البرنامج النووي (1984–2000): بعد سقوط نظام الشاه في عام 1979 وقطع الولايات المتحدة للمساعدات النووية عن إيران، ركزت الحكومة الإيرانية بشكل متزايد على برنامجها النووي، وخاصة بعد اندلاع حربها مع العراق عام 1984.

شهدت هذه الفترة تحولاً استراتيجياً أساسياً في الذهنية السياسية الإيرانية، وعقدت إيران تحالفات جديدة مع قوى نووية أخرى مثل روسيا والصين، والتي كانت تهدف إلى إعادة بناء البرنامج النووي الإيراني، وتقديم الدعم الفني والعسكري، في مقابل تسهيل الاستثمار في قطاع النفط الإيراني.

المرحلة الرابعة: الاهتمام الكبير والانكشاف والاتفاق النووي (2003–2015): آثار تقدم البرنامج النووي الإيراني بدعم من الصين وروسيا الشكوك في الغرب حول النوايا الإيرانية، إلا أن العقبات والتحديات السياسية والاقتصادية والأمنية أعاقت جهود إيران لامتلاك التكنولوجيا النووية.

كما أن واشنطن اتهمت إيران بالسعي لامتلاك أسلحة نووية، وتمت إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن في عام 2006، بسبب المخاوف من الانتشار النووي، ورغم أن إيران تفاوضت مع مجموعة 5+1 ونجحت في التوصل إلى اتفاق معها في عام 2015، إلا أن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق في عام 2018، نتيجة لشكوكها، أدى إلى توقف الجهود التفاوضية بشأن البرنامج النووي الإيراني.

المرحلة الخامسة: جمود الاتفاق النووي وإعادة تنشيط البرنامج النووي (2016–2020): في هذه المرحلة، وجد البرنامج النووي الإيراني نفسه في طريق مسدود؛ نتيجة لرفض إدارة (ترامب) الشديد للاتفاق الذي تم التوصل إليه في عهد إدارة (أوباما)، إذ انسحبت منه في عام 2018، معتبرة إياه تهديداً للأمن الأمريكي والصهيوني، بسبب ما دعته بعدم وجود ضمانات تحول دون تمكن إيران من تخصيب اليورانيوم للأغراض العسكرية. واعتمدت إدارة (ترامب) سياسة المواجهة المفتوحة، وفرضت عقوبات اقتصادية على قطاع النفط الإيراني، في محاولة منها للحد من تمويل البرامج النووية والصاروخية الإيرانية، وتجريد إيران من نفوذها الإقليمي.

المرحلة السادسة: التطورات الحالية في البرنامج النووي الإيراني: يعكس تطور البرنامج النووي الإيراني تأثير الانسحاب الأميركي وإعادة فرض العقوبات القاسية من قبل الولايات المتحدة والقوى الغربية، وتهدف هذه العقوبات إلى الحد من القدرات الاقتصادية والتكنولوجية لإيران وزيادة الضغوط عليها للتخلي عن برنامجها النووي. ومع ذلك، فإن إيران أبدت التزاماً متزايداً بالاتفاق النووي، وتتمثل استراتيجية إيران الحالية في مواصلة الحوار مع الولايات المتحدة، وتجنب التصعيد العسكري، مع الإصرار على المضي قدماً في برنامجها النووي، وقد أدى تغيير الإدارة الأميركية مع وصول الرئيس الديمقراطي (جو بايدن) إلى تبني استراتيجية الحوار والانفتاح مع إيران بشأن برنامجها النووي.

ثانيا: الأهداف والدوافع الاستراتيجية لبرنامج إيران النووي:(سالم،2021، ص343–349)

في حين يزعم المسؤولون الإيرانيون أن هدف الجمهورية الإسلامية الإيرانية في المجال النووي هو الاستخدام السلمي، هناك تصور متزايد بأن إيران تسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية، مما يؤكد دافعها الاستراتيجي لهذا الجهد من جانب إيران. إن البرنامج النووي يشكل جزءاً رئيسياً من التفكير الاستراتيجي الإيراني، ويرتبط البرنامج النووي الإيراني برؤيتها الاستراتيجية لدورها الإقليمي، ويتأثر بالتطورات في منطقة الخليج، وفي حين تم الكشف عن بعض الأسباب والنوايا وراء هذا الجهد، فإن البعض الآخر لم يتم الكشف عنه بعد.

- **الدافع الاقتصادي:** تشير إيران إلى أن هدف برنامجها النووي هو تلبية احتياجاتها من الكهرباء، وأنها ترى في بناء المفاعل وسيلة لتعزيز اقتصادها من خلال توفير ما يقرب من 20% من احتياجاتها من الكهرباء، وتحويل إمدادات النفط والغاز إلى صادرات.
- **الدافع العسكري:** امتلاك إيران للأسلحة النووية يلبي جانباً من متطلبات الاستراتيجية الدفاعية الإيرانية لمواجهة التهديدات المحتملة من الولايات المتحدة والكيان الإسرائيلي، خاصة وأن إيران تسعى إلى تعزيز دورها الإقليمي والدولي، وتأكيد سيادتها واستقلالها من خلال القوة العسكرية.
- **الدافع الاستراتيجي:** تسعى إيران إلى تطوير قدرتها النووية لتقوية سياستها الخارجية، وقام بدور أكبر على الساحة الإقليمية والدولية من خلال تعزيز قواتها المسلحة.
- **الدافع السياسي:** تعتبر إيران الأسلحة النووية عنصراً مهماً لتعزيز مكانتها السياسية، والدفاع عن سيادتها، وخاصة في ظل التوترات مع الدول الغربية والعداء الأميركي، وهي جزء من استراتيجيتها لتحقيق الأمن والاستقلال.
- **الدافع القومي:** إن سعي إيران إلى امتلاك الأسلحة النووية مدفوع باعتبارات وطنية تتعلق بالشعور بالفخر والكرامة، والسعي إلى التفوق الإقليمي والدولي، والرغبة في الاستقلال التكنولوجي والتقدم العلمي.

ويمكننا ملاحظة هذه الدوافع من خلال السياسات الخارجية المتنوعة، التي لا تهدف فقط إلى استغلال نفوذها الديني على الشيعة في العالم، بل تسعى أيضاً إلى تعزيز تأثيرها ونفوذها إقليمياً ودولياً.

- **الدافع الديني:** إن أحد أهم الدوافع الدينية لإيران هو تعزيز مكانتها كدولة إسلامية وتعميق نفوذها الديني والثقافي، ويتجلى ذلك في رغبة إيران في تعزيز النظام الإسلامي الشيعي وتوسيع نفوذها في المنطقة والعالم، مما يؤدي إلى تعزيز موقعها الاستراتيجي والجغرافي ونفوذها في الشؤون الدولية.
- **الدافع الجيو سياسي:** تتعلق العوامل الجيوسياسية بموقع إيران الجيوستراتيجي ومواردها الطبيعية ونفوذها المتوقع في الساحة الدولية.

ومن خلال امتلاكها للسلاح النووي تهدف إيران إلى أخذ موقعها في لعبة توازنات القوى، وتحسين مكانتها الإقليمية والدولية، وضمان مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، وبالتالي زيادة نفوذها في السياسة العالمية وحماية مصالحها الوطنية.

المبحث الثالث: منطقة الخليج وموقف المجتمع الدولي من البرنامج النووي الإيراني

تلعب المواقف المتأثرة بالعوامل المحلية والإقليمية والدولية دوراً هاماً في تحديد موقف الدول والمنظمات الدولية من البرنامج النووي الإيراني، وفي منطقة الخليج العربي، يثير اندفاع إيران المتزايد نحو التسلح وتطوير القدرات العسكرية، العديد من الشكوك في نواياها، ويعتبر تهديدً مباشراً للأمن الإقليمي، وإن كان في جزء كبير منه ذا طبيعة دفاعية، إذ إن الأسلحة الدفاعية تؤثر ولا شك في توازن القوى، وإن تعزيز القدرات الدفاعية يفسر أحياناً على أنه استعداد للهجوم **(سالم، مرجع سابق، ص350-356).**

أما بالنسبة لدول الخليج العربي، فإن البرنامج النووي الإيراني يشكل رعباً حقيقياً لها، ورغم تأكيده على الأهداف السلمية، فإنه يثير الشكوك حول نوايا إيران ويفتح الباب أمام سباق التسلح النووي. ويقدم هذا الفصل نظرة عامة على الموقف الإقليمي، من البرنامج النووي الإيراني بما في ذلك دول الخليج، وكذلك الموقف الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة، كما يحلل الاستراتيجيات التي تنتهجها الدول الكبرى والدول العربية، ويطرح سيناريوهات للمستقبل بشأن البرنامج النووي الإيراني، من حيث تأثيراته المحتملة على العلاقات بين إيران والدول الخليجية.

أولا: التأثير الأمني لبرنامج إيران النووي على أمن الدول الخليجية

لا شك أن التهديد الذي يواجه استقرار منطقة الخليج يتزايد، وأن امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض الاستقرار الإقليمي. ويمكن فهم هذا التهديد من عدة زوايا (آثار وتداعيات البرنامج النووي الإيراني على أمن دول الخليج العربي في ظل تباين المواقف الخليجية من إيران، 2022، ص ص 281-320).

* الزاوية الأولى: تشير الحقائق الجيوسياسية إلى أن امتلاك إيران للسلاح النووي يعني أن قوتها ستنتقل غرباً وليس شمالاً أو شرقا. لذلك فإن طموحات إيران في المنطقة تتجاوز مجرد الأمن وزعزعة الاستقرار، بل تهدف إلى خلق فجوات نفوذ من خلال حلفائها من صناع القرار في المنطقة، من خلال دعم الميليشيات المسلحة التي تتدخل في الشؤون الداخلية لدول الخليج العربية وغيرها.

* أما الزاوية الثانية: فهي تتعلق باحتمالات المواجهة العسكرية بين إيران والدول المعنية بالقضية النووية وتأثيرها على المنطقة. وقد يشمل رد إيران مهاجمة القواعد الجوية والبحرية الأميركية في دول الخليج العربية، مما يتسبب في تصعيد التوترات بين إيران والولايات المتحدة، والذي قد يتطور إلى حرب إقليمية، ويتطور الأمر إلى وإغلاق مضيق هرمز، وإعاقة تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية

والولايات المتحدة، وجعل تصدير النفط من المنطقة بالوسائل التقليدية أمراً مستحيلاً إن امتلاك إيران للأسلحة النووية يشكل تهديداً خطيراً لاستقرار منطقة الخليج، ولا بد من استجابة دولية جادة لمعالجة هذه القضية، للحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، فدول مجلس التعاون الخليجي مهددة بشكل مباشر من قبل البرنامج النووي الإيراني، حيث إن مفاعل بوشهر مثلاً، الذي يشكل جزءاً من البرنامج النووي الإيراني، يقع على مسافة ليست بالبعيدة من الكويت. ويستخدم المفاعل تكنولوجيا مستوردة من روسيا، لكنها تفتقر إلى متطلبات السلامة النووية، وبالتالي فإن دول الخليج سوف تواجه خطراً حقيقياً بالتلوث الإشعاعي في حالة وقوع حادث أو تسرب.

وعلاوة على ذلك، إذا أرادت إيران التخلص من نفاياتها النووية، فإنها قد تزيد من تعميق أزمة التلوث في المنطقة بإلقاء المياه الثقيلة في مياه الخليج، وقد يؤدي هذا إلى تلوث مياه الخليج بالمواد المشعة وإحداث أزمة بيئية قد تستمر لعقود من الزمن.

ثانيا: موقف منطقة الخليج من برنامج إيران النووي

يبدو موقف سلطنة عمان من برنامج إيران النووي غير واضح، ولذلك تم انتقاد تصريح وزير الخارجية العماني (يوسف علاوي) الذي قال: "البرنامج هدفه سلمي ... فإيران تسعى إلى إنتاج طاقة كهربائية بحدود 20 ألف ميغاواط ... نحن ضد أي نشاط يستهدف إنتاج أسلحة في المنطقة، أو أية أسلحة دمار شامل أخرى في الخليج، فنحن دول نامية وليست كبيرة، وبالتالي ينبغي أن ننأى بأنفسنا عن أي صراع بين الكبار".

أما بالنسبة لقطر، فقد أكد الشيخ (حمد آل ثاني) أنه لا يريد أن يرى أسلحة نووية في منطقة الخليجر... وفي عام 2008، أوضح رئيس الوزراء وزير الخارجية القطري الشيخ (حمد بن جاسم آل ثاني)، متحدثاً عن التحديات الأمنية في منطقة الخليج العربي، أن الحل يكمن في العمل المشترك على أساس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقرارات الشرعية الدولية... وفيما يتعلق بالملف النووي الإيراني، فقد أكد أن "الإخوة" بإيران أكدوا رسمياً سلمية برنامجهم النووي، الذي سيستخدم لتوليد الكهرباء. وفي تعليقه على البرنامج النووي الإيراني، قال وزير الخارجية الكويتي في حينه محمد صباح السالم الصباح بأن إيران تشكل تهديداً استراتيجياً شاملاً لدول الخليج، وأن تطوير برنامجها النووي يشكل تهديداً خطيراً. وأشار (محمد الصقر) رئيس لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الأمة الكويتي أن هناك مخاوف من المفاعلات التي سيتم بناؤها في الخليج، **(طايع،2024، ص585-586)**.

وأكد مدير مركز الكويت للدراسات الاستراتيجية أن أي زلزال قوي إذا حدث قد يؤدي إلى حادث نووي، وقد تشهد دول المنطقة بما فيها إيران آثاراً المدمرة، وقد يقتل ما يصل إلى 200 ألف شخص بالإضافة إلى تلوث المياه. وفي عام 2007، حدد أمير الكويت الشيخ (صباح الأحمد الجابر الصباح) موقف الكويت الثابت من البرنامج النووي الإيراني، وشجع الحوار السلمي، وطالب بإعطاء الأولوية للحل السلمي للأزمة بدلاً من العسكري، ودعا إيران إلى الانخراط مع المنظمات الدولية للتفاوض بشأن التعاون في مجال الطاقة الذرية، ودعا إلى شرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية، وأوضح موقف الكويت من هذه القضية، بناءً على قربها من البرنامج النووي الإيراني وعواقب أي حرب أميركية إيرانية محتملة.

وفيما يتعلق بفرض العقوبات على إيران من قبل مجلس الأمن الدولي، صرح رئيس مكتب الأمن الوطني الكويتي في عام 2008 بأن الكويت ليست طرفاً في هذه القضية وأن القرار يحكمه الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. أما المملكة البحرينية فقد صرحت وزارة الخارجية البحرينية بإن دول مجلس التعاون الخليجي تدعم الحل السلمي للقضية النووية الإيرانية وتؤكد على ضرورة تعاون طهران مع المجتمع الدولي وخاصة منظمة الطاقة الذرية. ورداً على تهديد إيران بإغلاق مضيق هرمز إذا استمرت الولايات المتحدة في ممارسة الضغوط العسكرية على إيران، فقد أشار وزير الخارجية (خالد بن أحمد آل خليفة) في عام 2008: إلى أن فكرة الحرب ضد إيران أو ضد أي دولة أخرى غير إيران غير مسموح به رسمياً، وأن بلاده تسعى إلى تحقيق الاستقرار، من خلال خلق تفاهم إقليمي واضح، حول عدد من القضايا والمبادئ التي تعمل عليها إيران ودول مجلس التعاون الخليجي وعدد من دول المنطقة لإبعاد شبح الحرب والصراع. وتعارض السعودية أكثر من أي دولة أخرى البرنامج النووي الإيراني بسبب توازن القوى في المنطقة ولأنها أكبر منافس لإيران، وتعتقد السعودية أن امتلاك إيران للأسلحة النووية سيؤدي إلى اختلال توازن القوى، كما تعارض السعودية انتشار أسلحة الدمار الشامل إقليمياً وعالمياً، وذلك بسبب مخاطرها المدمرة وآثارها القاتلة التي لا يمكن منعها بسهولة، كما تعتقد السعودية أن الاستخدام العشوائي لهذه الأسلحة يتناقض مع المبادئ الأخلاقية والقانونية.

وتتفق الإمارات مع موقف دول مجلس التعاون الخليجي وترفض أي خيار عسكري لحل القضية النووية الإيرانية، وأكدت موقفها هذا في خطاب (خليفة بن زايد) عام 2006 حول رغبة الإمارات في

ضمان الاستقرار والأمن، وخاصة في منطقة الخليج، كما أكد (محمد بن راشد) نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي أن الإمارات تعتبر مخاوف الخليج مشروعة وتدعو إلى معالجة القضية بالطرق السلمية. كما أوضحت الإمارات موقفها على لسان وزير خارجيتها (عبد الله بن زايد آل نهيان) في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2006 الذي عبر عن أمله في أن تؤدي المفاوضات بين أوروبا وإيران بشأن القضية النووية إلى حل سلمي ودائم، وألا يتم المساس بأمن دول وشعوب المنطقة أو تهديده، ومنع أي مواجهة تصعيدية جديدة، نحن في غنى عنها، ونشدد على ضرورة أن يتعامل المجتمع الدولي مع هذه المسألة بشفافية متناهية تكفل تنفيذ جميع مقررات الأمم المتحدة ذات الصلة **(مولى،ع62، ص25-29)**.

ثالثا: موقف المجتمع الدولي من برنامج إيران النووي

ولقد قبلت أغلب الدول، باستثناء إسرائيل، استمرار البرنامج النووي الإيراني لأغراض سلمية، وعرضت ضمانات قوية في هذا الصدد، كما فعلت تركيا، التي أعربت عن قلقها من أن تؤدي أنشطة إيران النووية إلى تطوير الأسلحة النووية، في المقابل تعارض إسرائيل بشدة هذا البرنامج، وتخشى من الدور المتنامي لإيران في المنطقة، وترى فيه تهديداً مباشراً لأمنها. وترفض الولايات المتحدة تطوير القدرات النووية الإيرانية، ولكنها تؤكد على ضرورة استخدامها لأغراض سلمية في كل الأحوال، ولقد لعبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية دوراً مهماً في مراقبة البرنامج النووي الإيراني، سعياً إلى الحفاظ على شفافيته وضمان استخدامه لأغراض سلمية، وعلى الرغم من الاختلافات في المواقف، فمن المعترف به على نطاق واسع أن سياسة الاتحاد الأوروبي تتمثل في مواءمة مصالحه الدبلوماسية والاقتصادية باستخدام الأدوات الاقتصادية والدبلوماسية لمعالجة القضية النووية الإيرانية. وقد تبنت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون موقفاً عدائياً تجاه مشكلة البرنامج النووي الإيراني لعدة أسباب منها (السياسات الأمريكية – الأوروبية تجاه الاتفاق النووي الإيراني: الإدراكات والتفسيرات، 2020، **(https://jpsa.journals.ekb.eg/article_131197.html)**.

1- المصالح الاقتصادية والأمنية: تسعى الولايات المتحدة إلى تخليص المنطقة من الأسلحة النووية لضمان استقرارها ومصالحها الاقتصادية، كما ترتبط المصالح الاقتصادية والأمنية الأميركية بحماية الأمن القومي للكيان الإسرائيلي.

2- الشرعية الدولية: تعتمد الولايات المتحدة على الشرعية الدولية، وقرارات مجلس الأمن الدولي، والوكالة الدولية للطاقة الذرية في محاولاتها لمنع إيران من امتلاك الأسلحة النووية.

3- التدخل الإيراني: تعتبر الولايات المتحدة أن سياسات إيران التوسعية وتدخلها في شؤون دول المنطقة، ودعمها للمنظمات المقاومة للكيان الإسرائيلي من العوامل التي تزيد من خطر تطوير إيران للأسلحة النووية.

4- العقوبات الدولية: يستخدم المجتمع الدولي والولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية والتجارية أداة للضغط على إيران وتنظيم برنامجها النووي.

5- التوازن الإقليمي: تخشى الولايات المتحدة من تأثير إيران على الاستقرار الإقليمي والمصالح الإقليمية والعالمية، وتسعى إلى منع إيران من تحقيق هذا الهدف.

وبشكل عام، يتلخص موقف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في زيادة الضغوط على إيران لوقف برنامجها النووي، مع التركيز على التفاوض والحوار كوسيلة أولى لحل الأزمة، والاحتفاظ بالخيار العسكري كملاذ أخير إذا ساءت الأوضاع. ونشير هنا إلى أن القلق الدولي بشأن البرنامج النووي الإيراني بدأ في سبتمبر/أيلول 2002 عندما دعت الوكالة الدولية للطاقة الذرية إيران إلى تعليق جميع أنشطة تخصيب اليورانيوم والتوقيع على البروتوكول الإضافي. ومنذ عام 2002، فُرضت عقوبات رسمية على إيران، بما في ذلك العقوبات الاقتصادية والتجارية، بالإضافة إلى قرار منع تسليم أو بيع المعدات الداعمة للأنشطة النووية الإيرانية إلى إيران، وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2012، تم التوصل إلى اتفاق في جنيف، تضمن خطة عمل للحد من البرنامج النووي الإيراني، وتعهدت إيران بعدم تخصيب اليورانيوم فوق نسبة 5%.

وفي مارس/آذار 2011، اتفقت إيران والقوى الست الكبرى على إطار نووي خلال المفاوضات التي عقدت في لوزان بسويسرا في مارس/آذار 2011 لإيجاد حل شامل للبرنامج النووي الإيراني.

في يوليو/تموز 2011، تم التوصل إلى اتفاق نووي شامل مع إيران، وافقت بموجبه إيران على التخلي عن برنامجها النووي مقابل رفع العقوبات الاقتصادية. وفي عام 2018، انسحبت الولايات المتحدة في عهد الرئيس (ترامب) من الاتفاق النووي واستأنفت العقوبات، ورغم الاتفاق، تستمر الضغوط الدولية على إيران، وتواجه إيران مضايقات اقتصادية وأمنية بسبب العقوبات. ويعتمد الموقف الأميركي على تأثير إيران على الأمن الإقليمي والعلاقات الدولية، مما يضطرها إلى اتخاذ موقف متشدد بشأن برنامجها النووي. من ناحية أخرى، تسعى دول الخليج ودول الاتحاد الأوروبي إلى حل سلمي للأزمة النووية مع إيران، مفضلة الحوار على الضغوط الاقتصادية والخيارات العسكرية **(طلحة،25،2016-29).**

النتائج:

1- تناولت الدراسة بشكل خاص علاقات إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي قبل القضية النووية، ووجدت أنها لا تزال مؤثرة بشكل كبير على الاستقرار الإقليمي وتوازن القوى الحالي.

2- بينت الدراسة أن القضايا الأمنية في منطقة الخليج كانت ولا تزال المحور الرئيسي لعلاقات إيران مع دول مجلس التعاون الخليجي، وأن سياسات إيران شكلت تحديات وتهديدات للأمن الإقليمي.

3- إن تحديد علاقات إيران مع دول الخليج العربية يشكل جزءاً مهماً من فهم ديناميكيات المنطقة، وخاصة في ظل التوترات والتحولات السياسية والاقتصادية بها.

4- كما تظهر الدراسة أن دول مجلس التعاون الخليجي سعت إلى مواجهة التهديد الإيراني وضمان الاستقرار الإقليمي، إما من خلال التعاون مع الدول الغربية أو من خلال تعزيز التعاون الإقليمي.

5- إن تسلح إيران وتفوقها العسكري أو التوترات السياسية مع الغرب، يشكل تهديداً مباشراً، أو غير مباشر، لدول الخليج التي تسعى إلى إيجاد حلول لتجنب الصراع العسكري.

6- هناك حاجة ملحة للتعاون الإقليمي والدولي؛ للتغلب على هذه التحديات وضمان الاستقرار الإقليمي.

7- خلصت الدراسة إلى أن التهديد الإيراني تزايد بعد انسحاب إيران من الاتفاق النووي، وأن دول الخليج بحاجة إلى تنسيق الجهود بينها للحفاظ على الاستقرار الإقليمي وأمن الخليج.

التوصيات : هناك العديد من التدابير والسياسات التي يمكن اتخاذها لمعالجة الأزمة النووية الإيرانية وتحسين المسار الأمني في الخليج العربي:

1- وضع استراتيجية أمنية مشتركة لدول المنطقة تتوافق مع السياق الإقليمي والدولي وتلبي احتياجاتها الأمنية، وهذا يشمل المشاركة الجادة والفعالة من جانب كافة دول الخليج في تطوير هذه الاستراتيجية وتحسينها بشكل مستمر.

2- تفعيل وتطوير هياكل المؤسسات الإقليمية العربية والخليجية، بما في ذلك تحسين التعاون الدفاعي والاقتصادي والسياسي بين الدول العربية، لمواجهة التحديات الأمنية وتعزيز الاستقرار الإقليمي.

3- تعزيز التواصل وبناء الثقة بين دول الخليج العربية وبقية المنظومة العربية، وتعزيز العلاقات العسكرية والتعاون في مجالات الأمن والدفاع.

4- مراجعة العلاقات مع إيران، وتحديد نقاط الضعف والقصور في فهم السياسات الإيرانية، وإيجاد تدابير بديلة لضمان الأمن والاستقرار، وتعميق التعاون مع الأطراف الإقليمية المعنية.

باختصار، يمكن لهذه السياسات والتدابير أن تساهم في تعزيز الأمن والاستقرار في الخليج العربي وتغيير مسار الأزمات المتعلقة بالبرنامج النووي الإيراني نحو حلول أكثر فعالية واستدامة.

المراجـــع:

أولا: الكتب والبحوث العلمية:

1- أميرة زكريا نور محمد طلحه، البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته علي أمن دول الخليج العربي "2005-2016"، المركز الديمقراطي العربي، ع62، 2016.

2- حمزة سالم، البرنامج النووي الإيراني: بين الطموحات النووية الإيرانية والهواجس الأمنية الأمريكية، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، مج 6، ع4، 2021.

3- شيرين هنتر، العوامل النظامية المؤثرة في تشكيل علاقات إيران مع دول الخليج العربي، كتاب جماعي: دول الخليج العربية، إيران- جذور التنافس في النظام الإقليمي الخليجي وتجلياته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2023.

4- صبا حسين مولى، مواقف دول مجلس التعاون الخليج العربي من البرنامج النووي الإيراني، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع62.

5- عرفات علي جرغون، العلاقات الإيرانية الخليجية (الصراع-الانفراج - التوتر)، العربي للنشر والتوزيع، 2016.

6- فريدة أحمد، إيران ودول منطقة الخليج: علاقات الصراع والتعاون وانعكاساتها على الأزمة في اليمن، مركز سوث24 للأخبار والدراسات، 2021

7- فريدة أحمد، إيران ودول منطقة الخليج: علاقات الصراع و التعاون وانعكاساتها على الأمة في اليمن، منشور على الموقع الإلكتروني لمركز ساوث 24 للأخبار والدراسات، وقد تم الاطلاع عليه في 11مارس 2024م، WWW.SOUTH24.NET.

8- محمد سالمان طايع، هويدا عبد الله فتحي عبد الكريم، البرنامج النووي الإيراني وأثره على منطقة الشرق الأوسط، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية مج 9، ع7، 2024 .

9- ياسين حشوف، منطقة الخليج العربي المكانة والبعد الاستراتيجي – دراسة في المؤثرات الاستراتيجية للنظام الإقليمي الخليجي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 19 يونيو2018، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بشار، الجزائر.

ثانياَ: المواقع الإلكترونية

10-https://www.almasryalyoum.com/news/details/3313414 موقع المصري اليوم.

11-البرنامج النووي الإيراني وانعكاساته على أمن الخليج العربي2005–2016، منشور على موقع المركز الديمقراطي العربي https://democraticac.de/?p=34475

12-https://ar.wikipedia.org/A.

13-الجزر الإماراتية الثلاث، موقع الجزيرة نت، منشور في 2023/1/11، https://www.aljazeera.net/encyclopedia.

14-افشان استوار، المعضلات الطائفية في السياسة الخارجية الإيرانية: حين تتصادم سياسات الهوية مع الاستراتيجية، 2016، منشور على موقع مركز مالكوم – كارنيغي للشرق الأوسط، https://carnegieendowment.org/.

15-قطر وايران: علاقات متميزة على ضفتي الخليج، 2007،https://www.aljazeera.net).

16-فهد أحمد عبد الرحمن، (آثار وتداعيات البرنامج النووي الإيراني على أمن دول الخليج العربي في ظل تباين المواقف الخليجية من ايران)، 2022، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد 185، مجلد 48، ص ص 281–320).

17-محمد مطاوع، (السياسات الأمريكية–الأوروبية تجاه الاتفاق النووي الإيراني: الإدراكات والتفسيرات، 2020، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، على الموقع: https://jpsa.journals.ekb.eg/article_131197.html.